

المجتمع في مرمى الحروب القادمة "من الاستهداف إلى التوظيف"

إعداد

مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية



لم تعد الحروب تُفهم من خلال ميادين القتال وحركة الجيوش وحدها، فقد اتسعت ساحاتها لتشمل الاقتصاد والمعلومات والفضاء الرقمي، وصولاً إلى المجتمع نفسه، بما يختزنه من أفكار ومخاوف وانتماءات وعلاقات ثقة.

وفي ظل هذا التحول، تبرز إمكانية أن يصبح المجتمع أكثر من مجرد ضحية للحرب أو متلقي لآثارها؛ إذ قد يتحول إلى بيئة تُدار فيها بعض عمليات الصراع، وإلى أداة تُستثمر مواقفه وتفاعلات أفرادها في التأثير في مساراته ونتائجه، من هنا، تحاول هذه الورقة استشراف طبيعة هذا التحول، وفهم أبعاده النفسية والاجتماعية والاستراتيجية، مع إيلاء اهتمام خاص للمنطقة العربية والإسلامية والعراق، حيث تتداخل التحديات الداخلية مع التنافس الإقليمي، وتغدو قدرة المجتمع على التماسك والتميز وإدارة الخلاف جزءاً أساسياً من مقومات الأمن الوطني.

أولاً: التحول الذي يستحق أن نتوقف عنده

ظلت الحروب في صورتها التقليدية، تُفهم من خلال الجيوش والأسلحة والأراضي والحدود وموازن القوة المادية، ثم اتسع هذا الفهم مع تطور الحروب الجوية والصاروخية والاقتصادية والإلكترونية، وصولاً إلى الحروب السيبرانية وحروب المعلومات، غير أن التحول الأعظم الذي يستحق الاستشراف لا يتعلق بإضافة أداة جديدة إلى ترسانة الحرب فحسب، بل بتغير موقع المجتمع نفسه في معادلتها؛ إذ يمكن أن يصبح المجتمع، إلى جانب كونه هدفاً للعمليات العسكرية ومتلقياً لنتائجها، جزءاً من البيئة التي تُدار فيها عمليات الصراع وتُصنع من خلالها بعض نتائجه.

في هذا التصور، لا تُختزل القوة في القدرة على تدمير منشأة أو تعطيل شبكة أو السيطرة على منطقة، بل تشمل أيضاً القدرة على التأثير في الطريقة التي يفهم بها الناس ما يحدث، وفي الجهات التي يثقون بها، وفي تفسيرهم لأفعال الآخرين، وفي استعدادهم للتعاون أو المواجهة، وفي طبيعة القرارات التي يقبلونها أو يرفضونها؛ فالمجتمع الذي يفقد قدرته على التفاهم بشأن الوقائع الأساسية، أو يعجز عن التمييز بين الخلاف الطبيعي والتهديد الوجودي، قد يتعرض للاستنزاف حتى قبل أن يدخل في حرب عسكرية مباشرة.

ولا يعني ذلك أن الجيوش والأرض والبنية التحتية ستفقد أهميتها، فالحروب المقبلة قد تجمع بين التدمير المادي والتعطيل التقني والضغط الاقتصادي والتأثير النفسي والاجتماعي، لكن الفارق أن هذه الأدوات يمكن أن تعمل بصورة متزامنة، بحيث يُستهدف ميدان مادي، فيما يجري التأثير في المجتمع الذي يعتمد عليه، وتُستثمر التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنه في تشكيل مواقف الناس واستجاباتهم.

هذا التحول ليس مجرد افتراض نظري؛ فقد تناولت دراسات حديثة مفهوم (الحرب الإدراكية) بوصفه مجالاً يتقاطع فيه الصراع المعلوماتي مع علم النفس والسلوك واتخاذ القرار، مع بقاء المفهوم نفسه موضع نقاش بشأن حدوده وتعريفه ومدى تميزه عن أنماط التأثير السياسي والإعلامي المعروفة سابقاً.

ثانياً: من المجتمع المستهدف إلى المجتمع الذي يدخل في بنية الصراع

تكمن أهمية هذا التحول في أن المجتمع قد يُستثمر في الصراع من دون أن يكون أفراداً مقاتلين، ومن دون أن يتلقوا أوامر مباشرة من جهة خارجية، فقد يشارك مواطن في نشر معلومة غير متحققة، أو يندفع آخر إلى اتهام جماعة اجتماعية بأكملها، أو يتحول خلاف محدود إلى حملة تخوين واسعة، أو يفقد جمهور ثقته بجميع المؤسسات ومصادر المعلومات، فتتراكم هذه الأفعال لتنتج بيئة اجتماعية أكثر اضطراباً وأقل قدرة على الاستجابة المتوازنة للأزمات.

هنا ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات:

1. المجتمع بوصفه هدفاً للصراع: عندما تتعرض حياته اليومية وأمنه ومصادر رزقه وخدماته الأساسية للضرر أو الضغط.
 2. المجتمع بوصفه بيئة للصراع: عندما تتحول علاقاته وانقساماته ومخاوفه وتصوراتهِ إلى ظروف تؤثر في مسار المواجهة.
 3. المجتمع بوصفه أداة للصراع: عندما تُستثمر تفاعلات أفرادهِ وشبكاتهِ الاجتماعية وسلوكهِ الرقمي وحشودهِ ومواقفهِ في تحقيق أهداف طرف من أطراف النزاع.
- هذه المستويات ليست منفصلة تماماً؛ فقد يبدأ المجتمع هدفاً للضغط، ثم تصبح التداعيات التي يواجهها مادة للصراع المعلوماتي، ثم تُستثمر ردود أفعاله في توسيع الانقسام أو إضعاف الثقة أو التأثير في قرارات الدولة، وقد يحدث ذلك بتخطيط منظم، أو بفعل تفاعلات تلقائية يجري استثمارها لاحقاً، ولذلك لا يصح افتراض وجود جهة واحدة تدير كل ما يحدث، ولا اعتبار كل اضطراب اجتماعي دليلاً على عملية خارجية منظمة.
- إن أخطر ما في هذا النمط أن بعض النتائج قد تتحقق من دون سيطرة مباشرة على الناس؛ إذ يكفي أحياناً أن تتسع الفجوة بينهم، وأن تتراجع قدرتهم في الاتفاق على الحد الأدنى من الحقائق، وأن تصبح كل جماعة أسيرة تفسيرها الخاص للأحداث، حتى تتراجع قدرة المجتمع على حماية مصالحه المشتركة.

ثالثاً: إرباك القدرة على التمييز بدلاً من إقناع الناس برواية واحدة

من الأفكار الجديرة بالتوقف أن التأثير في المجتمعات لا يتطلب دائماً إقناع الجمهور برواية محددة، فقد يكون الهدف العملي هو إغراقه بروايات متعارضة إلى درجة يصعب معها تحديد ما حدث فعلاً، أو معرفة المصدر الذي يمكن الوثوق به، أو التمييز بين المعلومة والخبر المبتور والادعاء المصطنع.

في الحالة الأولى، يسعى طرف إلى ترسيخ تفسير معين للحدث؛ أما في الحالة الثانية، فقد يكون الأثر الأهم هو إضعاف إمكانية الوصول إلى تفسير مشترك أصلاً، وعندما تتكرر هذه الحالة، قد يصل بعض الناس إلى الاعتقاد بأن جميع المصادر تكذب، وأن الحقيقة غير قابلة للمعرفة، وأن كل موقف ليس إلا تعبيراً عن مصلحة سياسية أو طائفية أو شخصية.

هذا النوع من الإرباك لا يؤدي بالضرورة إلى تبني الجمهور موقفاً موحداً، بل قد ينتج اللامبالاة أو الانسحاب من الشأن العام أو التعلق بمصادر شديدة الانحياز أو اتخاذ قرارات متسارعة تحت ضغط الخوف والغضب، وفي

مثل هذه البيئة، لا تكون المشكلة مقتصرة على انتشار المعلومات الخاطئة، بل تشمل تآكل المعايير التي يستخدمها المجتمع للحكم على المعلومات.

ويزداد هذا الاحتمال تعقيداً مع أدوات الذكاء الاصطناعي القادرة على إنتاج صور ومقاطع صوتية ومرئية ونصوص مقنعة، فضلاً عن تخصيص الرسائل بحسب اهتمامات الجمهور؛ إذ قد يصبح من الصعب على الفرد العادي التحقق من المحتوى بمفرده، خصوصاً عندما يتزامن مع أحداث حقيقية ومشاعر قوية، وقد أشار حلف شمال الأطلسي في وثيقته بشأن مواجهة التهديدات المعلوماتية إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق يمكن أن تزيد الارتباك وتضعف الثقة في الاتصالات والمصادر.

لكن ينبغي تجنب المبالغة في هذا الجانب؛ فوجود تقنية قادرة على إنتاج محتوى مضلل لا يعني أن استخدامها ينجح بالضرورة في تغيير مواقف الجمهور، كما أن انتشار معلومة كاذبة لا يثبت وحده أنها صُنعت ضمن عملية عسكرية أو استخبارية، فالتحليل الرصين يميز بين القدرة التقنية، والقصد المنظم، ومدى الانتشار، والأثر الفعلي في السلوك.

رابعاً: كيف تصبح إدارة المجتمع جزءاً من إدارة الحرب؟

يمكن فهم هذا التحول من خلال أربعة مستويات مترابطة، لا تعمل بالضرورة وفق تسلسل ثابت، لكنها تساعد على تفسير الكيفية التي يمكن بها أن يتحول التأثير المعلوماتي إلى نتيجة اجتماعية أو سياسية.

1. مستوى الانتباه: ماذا يرى الناس؟

يتعلق بتحديد القضايا التي تستحوذ على اهتمام الجمهور، والأحداث التي يجري تضخيمها، والقضايا التي تتراجع عن مجال الرؤية العامة، فقد يُغرق المجال العام بأحداث مثيرة ومتلاحقة، بحيث يتراجع الاهتمام بالمعلومات الضرورية لفهم الأزمة أو متابعة مسارات معالجتها.

2. مستوى التفسير: كيف يفهم الناس ما يرونه؟

قد يشاهد الناس الحدث نفسه، لكنهم يفسرونه بطرائق متعارضة؛ فما يراه فريق خطأ إدارياً يراه آخر استهدافاً متعمداً، وما يعدّه فريق إجراءً أمنياً يفسره آخر بوصفه عدواناً على هويته، وهكذا ينتقل الخلاف من الوقائع إلى المعاني المنسوبة إليها.

3. مستوى الثقة: من يصدق الناس؟

عندما تتراجع الثقة بالمؤسسات والإعلام والخبراء والمرجعيات الاجتماعية، قد تنشأ بيانات مغلقة لا تقبل المعلومات إلا إذا صدرت عن جهة تنتمي إليها الجماعة، وبذلك تصبح المعلومة الصحيحة نفسها موضع رفض إذا جاءت من مصدر لا يثق به المتلقي.

4. مستوى الفعل: كيف يتصرف الناس بناءً على ما يعتقدونه؟

هنا تظهر النتائج السلوكية المحتملة، من نشر الاتهامات ومقاطعة المؤسسات إلى التعبئة والاحتجاج أو رفض القرارات أو العداء لجماعات أخرى، وقد تتجاوز بعض الحالات المجال الرقمي إلى سلوك مادي يترك آثاراً أمنية واجتماعية واقتصادية.

تكمّن قوة هذا النموذج في أنه يوضح الصلة بين المعلومة والسلوك، فالتأثير لا يقف عند جعل الناس يشاهدون محتوى معيناً، بل قد يمتد إلى تغيير تفسيرهم له، ثم التأثير في مصادر ثقتهم، وصولاً إلى خياراتهم العملية، ومع ذلك لا ينبغي التعامل مع هذه المستويات بوصفها سلسلة آلية؛ فالأفراد يختلفون في خبراتهم وقدرتهم على التحقق ومصادر ثقتهم، وقد يتعرضون للمحتوى نفسه ثم يستجيبون له بطرق مختلفة. ونرى ان المخاوف الجماعية، والحاجة إلى الانتماء، والتحييزات المعرفية، والاستجابة للتهديد، والتأثر بالجماعة، عوامل تستحق الدراسة عند تحليل هذه العمليات، لا لأنها تجعل المجتمع سهل السيطرة، بل لأنها تساعد على فهم الظروف التي تزداد فيها قابلية بعض الأفراد لتبني تفسير سريع أو موقف حاد أو حكم جماعي غير متحقق.

إن هذه الاستجابات لا تُفهم بمعزل عن بنية المجتمع؛ فضعف الثقة المؤسسية، واتساع الفجوات الاجتماعية، والشعور بالحرمان أو التهميش، وانخفاض فرص الحوار بين الجماعات، قد تجعل بعض الرسائل أكثر تأثيراً مما تكون عليه في مجتمع يمتلك مؤسسات موثوقة وقنوات فعالة لتسوية الخلافات.

خامساً: تشكيل بيئة الاستجابة قبل اندلاع الحرب

من التحولات المهمة أيضاً الانتقال من التفكير في تعبئة المجتمع بعد اندلاع الحرب إلى التفكير في كيفية تشكل بيئة استجابته قبلها بمرور طويلة، فقد تتراكم المواقف والانطباعات والخبرات والصور النمطية على مدى سنوات، ثم تأتي أزمة إقليمية أو حادثة أمنية كبرى فتجد المجتمع منقسماً أصلاً حول تفسير الوقائع، ومختلفاً بشأن الجهات التي ينبغي الوثوق بها، وغير متفق على طبيعة التهديد أو كيفية التعامل معه. في هذه الحالة، لا تبدأ الاستجابة الاجتماعية عند لحظة الأزمة؛ فالأزمة تكشف أحياناً ما سبقها من تغيرات في الثقة والانتماء وتصورات الخطر، وقد تعيد تنشيط مواقف قديمة أو تنقل خلافاً كامنة إلى الواجهة، ولذلك فإن فهم الحروب المقبلة يتطلب النظر إلى السنوات التي تسبق المواجهة، لا إلى الأيام التي تليها فقط.

ويمكن تصور ثلاثة تحولات في إدارة المجتمعات ضمن بيئة الصراع:

1. من الخطاب العام إلى البيانات المعلوماتية الشخصية: فلم يعد التأثير مقتصرًا على رسالة واحدة تصل إلى جمهور واسع، بل أصبح من الممكن أن يتلقى الأفراد محتويات مختلفة بحسب اهتماماتهم وعاداتهم الرقمية وشبكاتهم الاجتماعية، بما قد يخلق تصورات متباينة عن الحدث نفسه.
 2. من التعبئة الموسمية إلى التأثير المستمر: فقد تشكل المواقف عبر تراكم الرسائل والأحداث والتفاعلات اليومية قبل الأزمة، بدلاً من بنائها في حملة إعلامية قصيرة بعد وقوعها.
 3. من السيطرة على القرار إلى التأثير في شروط اتخاذه: فلا يحتاج الطرف المؤثر إلى فرض قرار محدد على المجتمع، فقد يكون هدفه إحداث تغيير في المعلومات والمخاوف والخيارات التي ينظر المجتمع من خلالها إلى قراراته، بحيث يصبح اتخاذ القرار أكثر صعوبة أو انقساماً أو كلفة.
- هذا التحول الأخير بالغ الأهمية؛ فالتأثير في شروط اتخاذ القرار لا يساوي التحكم الكامل في القرار، لكنه قد يغير البيئة التي تتخذ ضمنها الحكومات والمجتمعات مواقفها، وقد يضعف قدرتها على الاستجابة المباشرة

للأزمات، من دون أن يعني ذلك أن الجمهور فقد إرادته أو أن قراراته أصبحت قابلة للتوجيه بصورة مضمونة.

سادساً: لماذا تستحق المنطقة العربية والإسلامية اهتماماً خاصاً؟

لا تكمن خصوصية المنطقة في صفة ثابتة لدى مجتمعاتها، ولا في افتراض أنها أكثر قابلية للتأثر من غيرها، بل في تداخل مجموعة من الظروف التي تختلف من بلد إلى آخر، وقد تجعل بعض أنماط التوظيف الاجتماعي أكثر حضوراً في سياقات معينة، ومن أبرزها تعدد مستويات الانتماء، وتفاوت الثقة بالمؤسسات، وتداخل الأزمات المعيشية مع الاستقطاب السياسي، والتنافس الإقليمي، والانتشار الواسع للمنصات الرقمية. فالانتماءات الوطنية والدينية والمذهبية والقومية والمناطقية والعائلية والحزبية ليست في ذاتها مصدر تهديد، بل هي جزء من البنية الاجتماعية الطبيعية، غير أن الخطر يظهر عندما تتحول هذه الانتماءات إلى أدوات لتصنيف المواطنين، أو التشكيك في ولائهم، أو تصوير جماعة بأكملها بوصفها عدواً داخلياً، عندها لا يعود الخلاف متعلقاً بموقف سياسي قابل للنقاش، بل يمس حق الأفراد في الانتماء المتساوي إلى المجتمع والدولة. ويكتسب البعد الديني أهمية إضافية في بعض السياقات؛ إذ يمكن توظيف الرموز والمفردات والمرجعيات الدينية في تعبئة الجمهور أو تعميق الاستقطاب، كما يمكن للمرجعيات الدينية والاجتماعية أن تؤدي دوراً معاكساً في حماية السلم الأهلي، ورفض التحريض، والدعوة إلى منع الفتنة، ولذلك فإن تحليل هذا البعد ينبغي أن يتناول إمكاناته المتعارضة بدل اختزاله في وظيفة واحدة.

وتزداد المسألة حساسية عندما تتزامن الأزمات الاقتصادية والخدمية مع خطاب يتهم جماعات داخلية بالمسؤولية المطلقة عن تدهور الأوضاع، أو يربط الانتماء الاجتماعي بموقف محدد من صراع إقليمي، فالمشكلة المعيشية الحقيقية قد تتحول إلى مادة للاستقطاب، لا لأنها مصطنعة بالضرورة، بل لأن طريقة تفسيرها وتوجيه الغضب الناجم عنها قد تدفع المجتمع إلى مواجهة بعضه بدلاً من معالجة أسباب الأزمة. وهنا تظهر أهمية مبدأ ينبغي التشديد عليه ((معالجة المظالم الواقعية جزء من حماية المجتمع من التوظيف)) وليست مسألة منفصلة عن الأمن الوطني؛ فتجاهل الشكاوى أو تجريم النقد أو تفسير كل احتجاج باعتباره مؤامرة قد يضعف الثقة ويزيد قابلية المجتمع للانقسام، في حين أن الاعتراف بالمشكلة وتوفير المعلومات والمساءلة وفتح قنوات المعالجة يقلل المساحة التي يمكن أن تستغلها حملات التضليل والتحريض.

سابعاً: العراق بين التنافس الإقليمي وتماسك المجتمع

يمثل العراق حالة تستحق اهتماماً خاصاً بسبب موقعه الجغرافي، وتداخل علاقاته الإقليمية، وتعدد مستويات الانتماء في مجتمعه، والتحديات المتعلقة بالثقة بالمؤسسات وإدارة الأزمات والخدمات والاقتصاد، فضلاً عن وجود ملفات أمنية وسياسية تتصل بالسيادة الوطنية وتعدد مراكز النفوذ والسلاح. في مثل هذه البيئة، لا ينبغي حصر الاستعداد للحروب المقبلة في تطوير القدرات العسكرية أو حماية المنشآت الحيوية، على أهمية ذلك، بل يجب أن يشمل القدرة على إدارة المجال العام أثناء الأزمات، وتوفير المعلومات الموثوقة بسرعة، وشرح القرارات ذات الكلفة الاجتماعية، والحفاظ على قنوات التواصل بين المؤسسات

والمواطنين، ومنع تحول الخلافات السياسية إلى أحكام جماعية تمس انتماء فئات المجتمع. ويمكن أن تتضح المسألة عبر مثال افتراضي مركب: تتعرض البلاد لاضطراب في الوقود أو الكهرباء أو الخدمات، فتظهر تفسيرات متعددة لأسبابه، ثم تنتشر اتهامات غير متحققة تربط الأزمة بجهة سياسية أو جماعة اجتماعية أو دولة إقليمية، وتتسع المواجهة الرقمية حتى يصبح كل تفسير دليلاً على ولاء صاحبه أو خيانتة، وبعد ذلك تنتقل حالة الاستقطاب إلى المواقف من القرارات الحكومية أو العلاقات الخارجية، فتجد الدولة نفسها أمام أزمة معيشية أصلية وأزمة ثقة إضافية صنعها تضارب الروايات وطريقة تداولها.

هذا المثال ليس وصفاً لعملية موثقة حدثت في العراق، ولا دليلاً على وجود جهة تدير مثل هذا التسلسل، بل هو سيناريو توضيحي يبين كيف يمكن أن تتفاعل أزمة حقيقية مع بيئة معلوماتية مضطربة فتزيد كلفة المعالجة، والدرس الاستراتيجي أن الاستجابة لا ينبغي أن تقتصر على نفي الشائعات بعد انتشارها، بل أن تبدأ بتوفير المعلومات عن الأزمة، وشرح أسبابها وحدود المسؤولية عنها، وتحديد ما هو معلوم وما يزال غير محسوم، وإتاحة بيانات يمكن التحقق منها.

كما أن حماية المجتمع العراقي لا تعني إنتاج خطاب رسمي واحد يطلب من الجميع تصديقه، بل بناء بيئة يستطيع فيها المواطن مقارنة الروايات والتحقق من الادعاءات ونقد أداء المؤسسات دون خوف، لأن المجتمع الذي يُطلب منه أن يثق بلا دليل قد يكون أقل قدرة على التمييز من مجتمع يمتلك حق السؤال والوصول إلى المعلومات.

ثامناً: ملامح الحروب الاجتماعية المقبلة، 2027-2035

لا يمكن الجزم بشكل الحروب المقبلة أو توقيتاتها، لكن من المفيد استشراف مجموعة من المسارات المحتملة خلال السنوات القادمة، بوصفها سيناريوهات تساعد على التفكير والاستعداد، لا تنبؤات مؤكدة.

المسار الأول: المجتمع المستنزف

تتراكم الأزمات الاقتصادية والخدمية والمعلوماتية، وتراجع الثقة بالمؤسسات وبقدرة الجماعات المختلفة على العمل المشترك، من دون أن تنزلق البلاد بالضرورة إلى حرب شاملة، وفي هذا المسار قد تكون النتيجة الأهم انخفاض قدرة المجتمع على اتخاذ قرارات جماعية متوازنة، وارتفاع كلفة إدارة الأزمات المتتالية.

المسار الثاني: المجتمع المُعبأ للصراع

تؤدي مواجهة إقليمية أو حادثة أمنية كبرى إلى تعبئة حادة، وتتداخل المواقف من الحرب مع الانتماءات والهويات، ويصبح الضغط على الأفراد لاتخاذ موقف سريع جزءاً من المجال العام، وقد تتراجع المساحة المتاحة للتفسير المتزن أو النقد أو الدعوة إلى التهدئة.

المسار الثالث: التأثير الشخصي المستمر

يتوسع استخدام تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والمحتوى المخصص لتقديم رسائل مختلفة (ومختلفة) إلى جماعات مختلفة، بما يزيد القدرة على اختبار الاستجابات وتكييف المحتوى بحسب التفاعل، من دون أن يعني ذلك امتلاك قدرة مضمونة على التحكم بالعقول أو توجيه المجتمعات بالكامل.

المسار الرابع: المجتمع المحصّن والقادر على التعافي

تستثمر المؤسسات في الشفافية والمساءلة والتعليم الإعلامي والقدرة على إدارة الخلاف، وتوجد قنوات موثوقة للمعلومات أثناء الأزمات، وتُعالج المظالم بدل تجاهلها، فيصبح المجتمع أكثر قدرة على التحقق والتعاون واستعادة التوازن بعد التعرض للضغط.

هذه المسارات ليست بدائل يستحيل اجتماعها؛ فقد يتعرض مجتمع للاستنزاف في بعض المجالات، والتعبئة الحادة في أخرى، مع وجود مؤسسات أو جماعات تعمل على بناء المرونة في الوقت نفسه، كما أن المسار الذي يتشكل لا تحدده التكنولوجيا وحدها، بل يتأثر بأداء المؤسسات، وطبيعة الأزمات، ودرجة الثقة، وخيارات القيادات، وقدرة المواطنين على التعاون.

وتبرز هنا نقطة استشرافية مهمة: السيناريو الأخطر ليس بالضرورة أن يفقد المجتمع قدرته على التفكير، بل أن تتراجع قدرته على تحويل التفكير المختلف إلى قرار مشترك، وأن تصبح كل محاولة للتفاهم موضع شك، وكل معلومة محل اتهام، وكل تسوية دليلاً على ضعف أو خيانة، وعندها قد لا يحتاج الصراع إلى إحداث انهيار كامل في المجتمع، بل يكفي أن تصبح إدارة الشأن العام أكثر صعوبة وكلفة.

تاسعاً: كيف نعرف أن المجتمع يتجه إلى بيئة أكثر قابلية للتوظيف؟

تحتاج المؤسسات المعنية بالاستشراف والأمن المجتمعي إلى مراقبة التحولات الاجتماعية والمعلوماتية بصورة تراكمية، بدل الاكتفاء بمتابعة الأخبار المنفردة أو التفاعل مع الأزمات بعد انفجارها، ويمكن الانتباه إلى مؤشرات من قبيل:

1. تآكل الثقة المشتركة: ازدياد رفض المعلومات استناداً إلى هوية مصدرها فقط، بدل تقييم الأدلة التي تتضمنها.
 2. تحول الخلاف إلى عدااء هوياتي: انتقال النقاش من نقد موقف أو قرار إلى التشكيك في انتماء جماعة كاملة أو حقها في المشاركة.
 3. تزايد المحتوى المنسق أو المصطنع: تكرار رسائل متطابقة عبر حسابات تبدو مستقلة، أو انتشار محتوى مزيف بالتزامن مع أحداث حساسة، مع ضرورة التحقق قبل نسبة التنسيق إلى جهة محددة.
 4. الانتقال من الانفعال الرقمي إلى السلوك المادي: ظهور تهديدات أو مضايقات أو تحريض مباشر أو أفعال جماعية تستهدف أفراداً بسبب هويتهم أو مواقفهم.
 5. تزامن الضغوط المعيشية مع خطاب التخوين: تصاعد اتهامات جماعية أثناء أزمات الخدمات أو الأسعار أو الوظائف، بما يربط المطالب اليومية بصراع على الانتماء والولاء.
 6. تراجع قدرة المؤسسات على تنسيق الاستجابة: تضارب المعلومات الرسمية أو تأخرها أو غياب جهة واضحة لتفسير الأحداث، بما يترك فراغاً تملؤه مصادر متنافسة.
- غير أن هذه المؤشرات لا ينبغي أن تتحول إلى أداة لتصنيف المواطنين أو مراقبة آرائهم المشروعة؛ فالاحتجاج والنقد والاختلاف والتعبير الحاد ليست في ذاتها علامات على وجود عملية معادية، ولا يجوز الاستدلال من

تزامن حدثين على وجود علاقة سببية بينهما، كما ينبغي حماية الخصوصية والحريات المدنية عند تحليل البيانات الاجتماعية والرقمية.

والغرض من الإنذار المبكر ليس اكتشاف المعارضين أو إسكات النقاش، بل اكتشاف الظروف التي تجعل العنف والتضليل والتعبئة القائمة على الكراهية أكثر احتمالاً، ثم معالجتها بوسائل شفافة ومتناسبة وقابلة للمساءلة.

عاشرًا: حماية المجتمع من أن يصبح أداة في الصراع

إذا كان المجتمع قادراً على أن يصبح جزءاً من بنية الصراع، فإن حمايته لا تتحقق بمجرد تحذير المواطنين من الأخبار الكاذبة، ولا بزيادة الرسائل الرسمية، ولا بإجراءات رقابية واسعة؛ إنها تتطلب بناء قدرة اجتماعية ومؤسسية متكاملة على فهم الأحداث والتعامل مع الخلاف واستعادة الثقة.

المرحلة 1: بناء أمن معرفي وطني، لا يقوم على فرض رواية رسمية واحدة، بل على ضمان الوصول إلى المعلومات الموثوقة، وتوضيح مصادر البيانات، وتصحيح الأخطاء علناً، وتعليم مهارات التحقق من الصور والمقاطع والادعاءات، وتعزيز قدرة الناس على التمييز بين الخبر والتفسير والرأي.

المرحلة 2: التعامل مع الثقة بوصفها نتيجة للأداء، فالثقة لا تُبنى بمطالبات المواطنين بها، بل بقدرة المؤسسات على تفسير قراراتها، وتحمل المسؤولية عن الإخفاق، ومعالجة المظالم، وتقديم معلومات دقيقة في الأوقات الحرجة، والاستجابة للأسئلة المشروعة من دون تحويلها إلى اتهامات بالعداء أو عدم الولاء.

المرحلة 3: حماية المجال العام من التحريض المنظم، من خلال إجراءات قانونية واضحة ومتناسبة تستهدف التهديدات والتحريض على العنف والتلاعب المنظم، مع التمييز الدقيق بينها وبين النقد السياسي أو التعبير السلمي أو تداول المعلومات غير المتعمد الخطأ، وضمان إمكان مراجعة القرارات التي تقيد التعبير.

المرحلة 4: تطوير استشراف اجتماعي متعدد التخصصات، يجمع علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والإعلام وعلوم البيانات والدراسات الأمنية، بهدف فهم كيفية تشكل التصورات الجماعية، وقياس التحولات في الثقة والانتماء، وتحديد نقاط الضعف المؤسسية والاجتماعية قبل أن تتحول إلى أزمات واسعة.

المرحلة 5: تقوية الروابط الاجتماعية وقدرة إدارة الخلاف، لأن المجتمع المتماسك ليس مجتمعاً خالياً من الاختلاف، بل مجتمع يستطيع أن يختلف من دون أن يحول المختلف إلى عدو، ويستطيع أن يعالج التوتر من خلال المؤسسات والحوار والقواعد المشتركة، بدل تركه يتراكم حتى يصبح مادة للتعبئة.

المرحلة 6: تطوير تعاون إقليمي في المرونة المجتمعية، يشمل تبادل الخبرات في مواجهة التضليل، وحماية البنية الرقمية والبيانات، والتعامل مع المحتوى الاصطناعي، وتطوير معايير مشتركة للتحقق والاستجابة للأزمات، مع الحفاظ على استقلال القرار الوطني وعدم تحويل التعاون الأمني إلى مبرر لتقييد الحريات.

وبالنسبة إلى العراق، ينبغي أن يرتبط هذا المسار بإدارة أكثر شفافية للأزمات الخدمية والاقتصادية، وتوضيح المصالح الوطنية في العلاقات الخارجية، وتعزيز ثقة المواطنين بقدرة المؤسسات على حماية السيادة وتطبيق

القانون، وبناء قنوات للتواصل بين مكونات المجتمع، لأن تماسك المجتمع لا ينفصل عن عدالة إدارة الدولة وفاعلية مؤسساتها.

خاتمة

حماية المجتمع جزء من حماية الدولة

إن التحول الذي تستحق الحروب المقبلة أن تُقرأ في ضوءه لا يتمثل في اختفاء الجيوش أو انتهاء المعارك المادية، بل في اتساع مفهوم القوة ليشمل البيئة التي يفكر المجتمع ويتواصل ويتخذ قراراته ضمنها، فالمجتمع قد يكون هدفاً للضغط، وبيئة لتفاعلات الصراع، وأداة تُستثمر استجاباته في تحقيق نتائج لا تتحقق بالسلح وحده.

ومن هنا، تصبح إدارة الانتباه والتفسير والثقة والسلوك الجمعي جزءاً من معادلة القوة، ويصبح تماسك المجتمع وقدرته على التحقق والتعاون وإدارة الخلاف عناصر ذات قيمة استراتيجية، لا مجرد خصائص اجتماعية مرغوبة، فالمجتمع الذي يستطيع الاحتفاظ بقدرته على التمييز في أوقات الاضطراب، وعلى الاختلاف من دون تفكك، وعلى مساءلة مؤسساته من دون فقدان الثقة بإمكان الإصلاح، يمتلك قدرة أكبر على مقاومة التوظيف والاستنزاف.

والخطر الأعظم لا يكمن في أن يصبح المواطن مقاتلاً في حرب لا يعرفها، بل في أن يتحول، من دون قصد، إلى حلقة في سلسلة تضاعف أثارها؛ ينشر معلومة لم يتحقق منها، أو يوسع اتهاماً جماعياً، أو يشارك في هدم الثقة، أو يتعامل مع المختلف بوصفه تهديداً، فتتحول الأفعال الفردية المتفرقة إلى نتيجة اجتماعية قد تخدم أهداف أطراف الصراع، حتى حين لا تربط أصحاب تلك الأفعال أي علاقة مباشرة بها.

لذلك فإن التحدي الاستراتيجي أمام الدول والمجتمعات لا يقتصر على الاستعداد للحرب عندما تقترب، بل يشمل حماية الشروط التي تجعل المجتمع قادراً على فهمها ومواجهتها من دون أن يفقد تماسكه أو استقلال قراره؛ فحماية الدولة من الحرب تقتضي أيضاً حماية المجتمع من أن يتحول إلى إحدى ساحاتها، ومن أن يصبح انقسامه الداخلي مورداً في صراعات الآخرين.

مصادر إثراء

1. التهامي، مختار محمد (1967). الرأي العام والحرب النفسية. القاهرة: دار المعارف.
2. الحمداني، حازم محمد (2012). الدعاية السياسية بين الماضي والحاضر. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
3. دواره، راجي نصير (2022). الرأي العام: السلاح الصفري للحرب الناعمة. مجلة المعهد، العدد 10، 393-412. <https://doi.org/10.61353/ma.0100393>
4. الضلاعين، علي فلاح، والضلاعين، نضال فلاح (2015). الدعاية والحرب النفسية. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع. ISBN: 978-9957-524-63-0
5. Benkler, Y., Faris, R., & Roberts, H. (2018). Network Propaganda: Manipulation, Disinformation, and Radicalization in American Politics. Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/oso/9780190923624.001.0001>
6. Independent Investigative Mechanism for Myanmar. (2024, March 27). Report on Myanmar Military's Anti-Rohingya Hate Speech Campaign. United Nations. <https://iimm.un.org/en/publication-iimm-analytical-reports>
7. NATO Allied Command Transformation. (2024, July 3). Allied Command Transformation Develops the Cognitive Warfare Concept to Combat Disinformation and Defend Against "Cognitive Warfare". <https://www.act.nato.int/article/cogwar-concept/>
8. Paul, C., & Matthews, M. (2016). The Russian "Firehose of Falsehood" Propaganda Model: Why It Might Work and Options to Counter It. RAND Corporation. <https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE198.html>

تأسس مركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلاً عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتائجته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaydhcenter2011@gmail.com



www.al-faydh.com



العراق - بغداد - الكرادة

